الأمم المتحدة S/PV.5887

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٨٧**

الأربعاء، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فريبيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ مينه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (S/2008/281)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-32984 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون (S/2008/281)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل سيراليون يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيسة، شغل السيد بيماغبي (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تيتوف إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فرانك مايور، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام والممثل الدائم لهولندا.

تقرر ذلك.

أدعو السيد مايور إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/281، التي تتضمن التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد تيتوف وسعادة السيد فرانك مايور. أعطي الكلمة الآن للسيد ديمتري تيتوف.

السيد تيتوف (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتولي عرض التقرير السادس (S/2008/281) للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. ويقدم التقرير بياناً بأحدث التطورات الرئيسية التي حصلت في ذلك البلد ويبرز التحديات الرئيسية التي تواجهه. كما أنه يتضمن توصيات الأمين العام بشأن ولاية وهيكل وقوام المكتب المتكامل المقترح ليخلف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وملاحظاتي في تولي عرض التقرير ستكون موجزة نسبيا. سأركز على التحضيرات للانتخابات المحلية، والتحديات التي يواجهها قطاع الأمن، والظروف الاجتماعية – الاقتصادية في البلد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وأنشطة دعم بناء السلام، والولاية المقترحة

للمكتب الذي سيخلف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وهيكله وقوامه.

لقد اتخذت الحكومة الجديدة لسيراليون، منذ تنصيبها في أيلول/سبتمبر العام الماضي، عدة خطوات لتنفيذ جدول أعمالها للإصلاح، فضلاً عن السياسات التي تؤدي إلى تعزيز الشفافية والمحاسبة. وعلى النحو الوارد في التقرير، فإن الرئيس كوروما حدد رؤيته للتغيير في البلد، ووقع وزراء الحكومة على عقود بالموافقة على تنفيذ الأولويات التي حددها الرئيس، وواصل البرلمان مزاولة عمله، والأجهزة القضائية تزاول عملها بشكل كامل.

وما زالت الحالة السياسية والأمنية في البلد هادئة بشكل عام، بالرغم من الحوادث – وهي في بعض الأحيان حوادث عنيفة، مثل التي وقعت مؤخرا – الناجمة من التعصب السياسي بين مؤيدي الحزب السياسي الرئيسي للمعارضة، حزب الشعب السيراليوني، والحزب السياسي الحاكم، مؤتمر جميع الشعب.

وفي ٥ تموز/يوليه، ستتخذ سيراليون خطوة رئيسية أخرى نحو تعزيز عمليتها السياسية، بإجراء انتخابات المجالس المحلية. ونشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، فريقاً للمساعدة الانتخابية تابعا للأمم المتحدة يقوم بتقديم الدعم التقني للجنة الانتخابية الوطنية. ومن خلال صندوق مشترك يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعهد المانحون الدوليون وساهموا بالفعل بمبلغ كبير، تبلغ جملته ٢٤,٦ مليون دولار، وهو مطلوب لإجراء الانتخابات. لقد انتهت عملية الترشيح للانتخابات في ٢٠ نيسان/أبريل. وقد قدم حوالي ١ ٣٠٠ مرشح أوراق الترشيح لانتخاب ٤٥٦ عضوا في المجلس التشريعي في ٣٩٤ دائرة انتخابية، بينما قدم ٦٥ مرشحا أوراق الترشيح لانتخاب ١٩ رئيس مجلس أو رئيس بلدية.

وكما رأى أعضاء المجلس في التقرير، تقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية للجنة الوطنية للانتخابات وتساعد أيضا على شراء مواد تسجيل الناخبين والمواد الانتخابية. ونتيجة للحدود الزمنية الضيقة جدا للانتخابات وافقت اللجنة الانتخابية، بالتشاور مع الأحزاب السياسية، على الحد من فترة تسجيل الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، يبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودا للإسراع في شراء المواد الانتخابية.

ولكن يوجد قلق من أن التوترات السياسية بين أنصار الحزب الشعبي لسيراليون والمؤتمر الشعبي العام ستستمر في الفترة التي تسبق انتخابات المجلس المحلي. ولذلك يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بشكل وثيق وفعال مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومة وأحزاب المعارضة واللجنة الوطنية للانتخابات ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وذلك لضمان إجراء انتخابات سلمية وخالية من العنف. بالإضافة إلى ذلك، وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، تقوم حاليا شرطة سيراليون بإعداد خطة أمنية تُمول من خلال الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتساعد بعثة الأمم المتحدة أيضا على تعزيز لجان الرصد المعنية بمدونة قواعد السلوك في مقاطعات الأحزاب السياسية، والتي عادة ما تؤدي دورا حيويا للوساطة في العملية الانتخابية.

ويسرنا أن نبلغكم بإحراز تقدم كبير في تعزيز مهنية وفعالية القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون. وكان مكتب الأمم المتحدة المتكامل مفيدا في تدريب وتوجيه الشرطة وفي بناء قدرات مكتب الأمن القومي، والذي ينسق بين كل وكالات قطاع الأمن في سيراليون، في حين أن فريق التدريب العسكري الدولي الاستشاري بقيادة المملكة المتحدة يساعد على تدريب

القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وفي محاولة لترشيد القوات المسلحة، وافقت الحكومة مؤخرا على تخفيض قوامها من ٥٠٠ ١٠ إلى ٥٠٠ ٨ فرد، وهو ما يُتوقع حدوثه خلال فترة السنتين المقبلتين. ورغم هذه الانجازات، إلا أن كلا من الجيش والشرطة ما زالا يعانيان من أوجه قصور لوجيستية جسيمة، ولا سيما نقص أماكن الإقامة والمعدات وإمدادات الوقود، خاصة ما يلزم لإجراء الدوريات. علاوة على ذلك، لا تزال وكالات الأمن القومي تحتاج إلى المساعدة في بناء قدراتها من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات وتحسين أمن المطارات.

وفيما يتعلق بموضوع التطورات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، كان هناك للأسف تحسن طفيف على هذه الجبهة. فارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود قد أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية عموما في البلاد. ورغم أن الحكومة تنشر التوعية بين الناس بشأن العوامل الخارجية التي أدت إلى ارتفاع كلفة القوت الأساسي – وهو الأرز – إلا أن هناك خطرا حقيقيا من أن يؤدي الاستياء من زيادة الأسعار إلى وقوع اضطرابات. ولقد أنشأت الحكومة فرقة عمل للتعامل مع الأزمة الغذائية ووعدت بالعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز، والذي من البديهي سيتطلب وقتا واستثمارا كبيرا لتحقيقه. وفي الوقت الحالي لا ينتج البلد سوى ٣٠ في المائة من الأرز الذي يستهلكه.

من الممكن أن تتعرض عملية توطيد السلام في سيراليون للخطر إذا لم يوفر هذا البلد ما يكفي من فرص العمل للعديد من الشباب. ونأمل من مشروع بومبونا الكهرومائي، الذي من المتوقع أن يزيد إمدادات الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء البلاد، أن يوفر فرص عمل كبيرة وأن يزيد استثمارات القطاع الخاص في البلاد. وفي الأجل القصير إلى المتوسط، سيظل هذا البلد في حاجة إلى دعم سخي ومستدام من المجتمع الدولي لتوفير فرص العمل.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون، أود أن أبلغ المجلس بأنه قد تم تحقيق تحسن عام في حالة حقوق الإنسان في البلاد، وكما يتضح من زيادة الاحترام للحقوق المدنية والسياسية، واعتماد التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، والعمل الذي تقوم به لجنة حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بطيئة جدا. وبرنامج تنمية قطاع العدالة الذي تموله وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة يؤدي دورا حاسما في بناء قدرات قطاع العدالة. ومع ذلك، ستظل الحكومة في حاجة إلى دعم خارجي طويل الأجل، وذلك لإقامة مؤسسات موثوق بها ومستدامة في مجال سيادة القانون.

وبالنسبة إلى لجنة بناء السلام، فإن اعتماد إطار للتعاون مع سيراليون في لجنة بناء السلام قد أعطى زخما جديدا لعملية توطيد السلام. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل عن كثب مع السفير ماجور والرئيس القطري المختص بسيراليون في لجنة بناء السلام من أجل دعم مجمل أعمال اللجنة. وتقدم البعثة المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ التزاماتها الواردة في هذا الإطار، وهي تدعم التحضيرات التي تقوم بها الحكومة لاجتماعات لجنة بناء السلام والجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين معا لتعزيز أنشطة بناء السلام.

أخيرا، أود أن أقول بضع كلمات بشأن ولاية وهيكل البعثة الجديدة المقترحة. كما رأى الأعضاء في التقرير المعروض على المجلس، تضع هذه الوثيقة توصيات الأمين العام بشأن ولاية وهيكل وقوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وكما طلب المجلس. كانت هذه التوصيات قد تم وضعها من خلال عملية تشاور شاركت فيها عدة أطراف، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام، وبالطبع إدارة الدعم

الميداني والفريق القطري. وكانت هذه التوصيات أيضا نتاج مشاورات مكثفة أجريت مع كبار المسؤولين الحكوميين في سيراليون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وشركاء التنمية. ولقد بُذلت كل الجهود من أجل أن يُضمن للكيان الجديد، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أن يعزز إلى أقصى حد التعاون والتآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايته.

وكما يرد في التقرير، سيساعد المكتب المتكامل لبناء السلام الحكومة في عدة مهام، وهي تحديد وتهدئة التوترات السياسية، واستكمال الإصلاحات في مجال الحكم الرشيد؛ وتمكين الشباب والمرأة سياسيا واقتصاديا، وتنفيذ إطار التعاون في بناء السلام، ودعم عمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، وتعزيز قطاع العدل ودعم إصلاح قطاع الأمن.

ويقترح التقرير أن يرأس المكتب الجديد ممثل تنفيذي للأمين العام، والذي ستشرف عليه بشكل مباشر إدارة الشؤون السياسية، وكذلك مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته المنسق المقيم للأمم المتحدة وبصفته الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما يعلم المجلس، فمنذ رحيل الممثل التنفيذي السابق للأمين العام، السيد فيكتور أنجيلو، في كانون الأول/ديسمبر، ظل هذا المنصب شاغرا. والأمين العام في صدد تعيين بديل مناسب له. ونتوقع شغل هذا المنصب في وقت قريب.

في الختام، هناك آفاق مبشرة لسيراليون كي تتقدم وكي تحسن حالتها الاجتماعية والاقتصادية. ولكن مثل هذا التقدم يتطلب من الحكومة أن تتخذ قرارات اقتصادية وسياسية صعبة وأن تنفذ سياسات تعزز الشفافية والمساءلة. وهو سيتطلب أيضا التضحية والصبر من جانب شعب سيراليون في الوقت الذي يواصل فيه البلد مسيرته نحو الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الكامل. وأود أن أؤكد على أن هناك فرصة حقيقية لترسيخ المكاسب التي تحققت بالفعل في هذا البلد إذا واصل المجتمع الدولي دعمه لعملية بناء السلام.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ امتناننا لمجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولشركائنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، على دعمهم المتواصل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، الذي مَكّنَ البعثة من إنجاز الكثير في إطار المهام المسندة إليها. وبطبيعة الحال، نحن ممتنون أيضا للجنة بناء السلام على ما تقدمه من دعم خاص بكل بلد، بقيادة السفير مايور المثيرة للإعجاب.

السيد مايور (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيلا، سيدتي الرئيسة، على دعوتي للاشتراك في المشاورات بصفتي رئيس الاجتماعات القطرية التي تعقدها لجنة بناء السلام بشأن سيراليون. وقد أدليت بآخر بيان لي بهذه الصفة أمام مجلس الأمن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر المحضر S/PV.5804). وفي تلك المناسبة، قدمت إلى المجلس إحاطة إعلامية عن اعتماد حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام إطاراً للتعاون لبناء السلام. واليوم، أود أن أطلع المجلس على ما طرأ من مستجدات هامة منذئذ، لا سيما جهود لجنة بناء السلام في مجالي الدعوة وتعبئة الموارد، ونتائج الزيارة التي قمت بها مؤخراً إلى سيراليون.

بعد نجاح اللجنة في اعتماد إطار التعاون لبناء السلام، رَكَزّت عملها في سيراليون على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: حشد التأييد لتنفيذ الالتزامات الواردة في الإطار، وتوسيع قاعدة المانحين في سيراليون، والبدء بأنشطة جديدة أو تعزيز الأنشطة القائمة في المجالات ذات الأولوية لبناء

السلام. ولتحقيق ذلك الغرض، وافقت اللجنة على خطة عمل تحدد جهود تعبئة الموارد على نحو مركز، ووضع استراتيجية للاتصال والدعوة. وقد نُقِلَ الإطار إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين من خلال رسالة مشتركة وجهها وزير خارجية سيراليون ووزير التعاون الإنمائي في هولندا.

وباعتباري رئيس الاجتماعات القطرية الخاصة بسيراليون، عقدت اجتماعات ثنائية على مستوى السفراء وزرت عواصم رئيسية – واشنطن، ولندن، وبروكسل، وبرلين، ولاهاي – لإذكاء الوعي بشأن الإطار، وحشد الدعم السياسي والمالي لتنفيذه. وقد قامت حكومة سيراليون بالأمر ذاته واتصلت بعدد من أصحاب المصلحة الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف طالبة دعمهم لتنفيذ الإطار. وسَتُتَوِّجُ تلك الجهود في مجالي الدعوة وتعبئة الموارد بإجراء مشاورة رفيعة المستوى مع أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ الإطار، بنيويورك، في ١٩ أيار/مايو، وآمل أن يشارك أعضاء مجلس الأمن فيها بفعالية.

وقد زرت سيراليون من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل للتحضير لذلك الاجتماع والحصول على معلومات مباشرة عن حالة تنفيذ الإطار. وشمل برنامج الزيارة عقد اجتماعات مع الرئيس، ونائب الرئيس، وغيرهما من كبار ممثلي الحكومة وقادة الأغلبية والأقلية في البرلمان، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وعززت الزيارة التزام أصحاب المصلحة في الميدان بتنفيذ الإطار، وعيّنت بعض التحديات المحددة التي تتطلب اهتماماً فورياً من جانب حكومة سيراليون والمجتمع الدولي.

وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، أحرزت حكومة سيراليون، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، تقدماً هاماً في تنفيذ مجموعة من الالتزامات الواردة في إطار بناء السلام. ووقعت تطورات مثيرة في مجالات العدالة وإصلاح قطاع الأمن، ومكافحة الفساد، وتطوير قطاع الطاقة، وفي التحضير لانتخابات المجالس المحلية. غير أن هناك العديد من التحديات التي يجب أن نتصدى لها في الأشهر القليلة القادمة. وأود أن أسلط الضوء على خمسة تحديات هنا، اليوم.

أولا، ما زالت الحالة الاقتصادية العامة في سيراليون ضعيفة، لا سيما على ضوء ارتفاع أسعار الأرز والوقود. وقد شدد الرئيس كوروما على أن التنمية الزراعية والأمن الغذائي سيصبحان اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الأولوية القصوى للحكومة. وسيتعّين على الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين دعم الحكومة لضمان ألا تؤدي المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي إلى زعزعة الاستقرار في البلد، لا سيما في الفترة الفاصلة عن موعد إجراء انتخابات المجالس المحلية. وقد شكلت الحكومة فريق عمل بشأن الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بإنعاش الاقتصاد، أود أيضا أن أشير إلى أن المساعدة الدولية المقدمة إلى البلد ما زالت تُقّدم، في معظمها، من خلال مشاريع، في غياب استراتيجيات وبرامج وآليات التمويل على مستوى القطاع. وستستكشف المشاورة الرفيعة المستوى بشأن سيراليون، التي ستجريها لجنة بناء السلام مع أصحاب المصلحة، فرصاً محددة لحشد الدعم على مستوى القطاع من خلال آليات التمويل المتعددة المانحين. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على أهمية مواصلة دعم الميزانية من جانب المانحين القادرين على توفير ذلك لحكومة سيراليون.

ثانيا، تميزت الأعمال التحضيرية لانتخابات المجالس المحلية، المقرر إجراؤها في ٥ تموز/يوليه، ببعض التوترات السياسية داخل الأحزاب وفيما بينها. وما زالت سيراليون منقسمة على أساس اعتبارات عرقية وجغرافية، مما يتطلب تكثيف الجهود بغية تحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين.

وسُجّلت حوادث عنف منعزلة لا سيما في الجزأين الجنوبي والشرقي في البلد. وتشدد تلك التطورات على أهمية مواصلة لجنة بناء السلام مشاركتها السياسية في البلد. كما أن قيام الأمم المتحدة – وقد أشار إلى ذلك السيد تيتوف أيضا – بشراء اللوازم الضرورية لإجراء الانتخابات المحلية يحتاج إلى الاهتمام والعمل بشأنه على وجه الاستعجال.

ثالثا، في مجال عمالة الشباب – التي تشكل أولوية حاسمة لبناء السلام – ما زالت هناك خلافات بشأن الكيفية المثلى لمعالجة هذا التحدي. وحالياً، ليس هناك أي إطار سياسي عام متسق بشأن عمالة الشباب وتمكينهم، وليس هناك أي مركز تنسيقي في حكومة سيراليون يتناول هذه المسالة، والأطراف الفاعلة الدولية تتبع نُهجاً مختلفة. وتنوي الحكومة إنشاء لجنة وطنية معنية بالشباب لمعالجة مسألتي عمالة الشباب وتمكينهم. وتقوم منظومة الأمم المتحدة أيضا – بالضرورة – لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعملية استعراض لقدرتها وخبرتها التقنية المتاحة في هذا المجال. وتشكل المشاورة الرفيعة المستوى التي ستعقد في ١٩ أيار/مايو فرصة جيدة لمواصلة استكشاف مختلف الاقتراحات والتوصل إلى نهج مشترك.

رابعاً، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن ١٧٩٣ (٢٠٠٧) قد كَلفَ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بتقديم الدعم الفعال لعمل لجنة بناء السلام وتنفيذ الإطار، فقد كان ذلك الأمر عسيراً، أحياناً، بسبب عدم القدرة والافتقار المؤقت إلى القيادة على أعلى مستوى. ولم يُملأ منصب الممثل التنفيذي للأمين العام في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ووفقاً للعديد من أصحاب المصلحة، أدى ذلك إلى الحد من قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها الريادي لتكون المتحاور الرئيسي مع حكومة سيراليون في هذا الظرف العصيب. وقد قلص عدم وجود ممثل تنفيذي قدرة الأمم المتحدة على حشد دعم الشركاء الدوليين للإطار، وحَدَّ بشكل عام، من دوره التنسيقي في الميدان.

ويتعلق التحدي الخامس بما أقر به العديد من أصحاب المصلحة في سيراليون من ضرورة إنشاء محفل للتنسيق غير الرسمي بشأن المسائل المتعلقة بلجنة بناء السلام. وينبغي أن يستفيد هذا المحفل من آليات التنسيق القائمة، مثل لجنة الشراكة من أجل التنمية، واللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام. وتصر حكومة سيراليون، شأنها في ذلك شأن المانحين الدوليين في الميدان، على تحسين وتعزيز آليات التنسيق في فريتاون، بما في ذلك الخاصة بمسألتي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، في المحافل غير الرسمية أيضا.

وتتطلب التحديات الموضحة آنفاً أن نتخذ إجراء جماعياً وفي الوقت المناسب. وأنا على اقتناع بأننا سنستطيع مواجهتها، بالنظر إلى التزام حكومة سيراليون وقيادتها والدعم المتواصل من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ستتيح المشاورات الرفيعة المستوى بين أصحاب المصلحة، التي ستُعقد في ١٩ أيار/مايو، واستعراض فترة السنتين الذي سيُجرى ١٩ حزيران/يونيه، فرصاً للعمل على الصعيدين الفردي والجماعي تصدياً لبعض هذه التحديات.

وفي ذلك الصدد، أرحب بدعم مجلس الأمن المستمر لضمان المشاركة البنّاءة من جميع أصحاب المصلحة في عمل لجنة بناء السلام، ولا سيما مشاركتهم النشطة في المشاورات الرفيعة المستوى. كما أود أن أطلب من مجلس الأمن، عند نظره في ولاية وهيكل مكتب الأمم المتحدة للمتابعة في سيراليون، ضمان أن يكون لدى المكتب موظفون متفرغون بغية تقديم الدعم الفعّال للجنة بناء السلام وتنفيذ إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون. كما يتعين أن تُوفرّ

لمكتب المتابعة القدرة التشغيلية المناسبة والدعم السوقي لكي ينفذ ولايته تنفيذا فعّالاً.

وفي الختام، أن ترشيح ممثل تنفيذي للأمين العام، الذي يبدو وشيكاً، سيكفل التوجيه اللازم خلال العملية الانتقالية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى مكتب المتابعة، وسوف يوفر الدعم السياسي الرفيع المستوى المطلوب في التحضير لانتخابات المجالس المحلية وفي جهودنا الجماعية الرامية إلى بناء السلام دعماً لحكومة سيراليون.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد مايور على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.